مجتمع

تركيا تسيطر على 3 حرائق في ولايتي إزمير وباليكسير

أعلنت السلطات التركية، أمس الأحد، السيطرة على ثلاثة حرائق ضربت الغابات في ولايتي إزمير وباليكسير، غربي البلاد. وقال وزير الزراعة والغابات التركي، إبراهيم يوما قلي، إن فرق الإطفاء سيطرت على الحرائق التي اندلعت، أول من أمس، في غابات بولايتي إزمير وباليكسير غربي البلاد، حيث تمت مكافحتها طوال ليل السبت-الأحد. وأشار إلى أن السلطات المختصة في الولايتين تواصل تحقيقاتها في أسباب اندلاع الحرائق المذكورة من دون الإعلان عن وقوع إصابات. وكان قد لقي، الأسبوع الماضي، 11 شخصاً مصرعهم، فيما أصيب 78 آخرون جراء حرائق الغابات. (قنا)

الأمطار الغزيرة تودي بحياة 11 شخصاً في نيودلهي

ذكرت صحيفة تايمز أوف إنديا أن عدد الوفيات من جراء الأمطار الغزيرة المفاجئة التي هطلت الأسبوع الماضي على نيودلهي ارتفع إلى 11، من بينهم أربعة غرقوا في أنفاق غمرتها المياه، فيما تواجه حركة الطيران بعض الاضطرابات. وسجلت نيودلهي، التي شهدت أسوأ موجة حر في تاريخها في وقت سابق من يونيو/حزيران الماضي، أعلى معدل هطول أمطار منذ عقود في 28 يونيو الماضي، مع تجاوز كميّتها في يوم واحد متوسط هطول الأمطار على المدينة في شهر. وتسببت الأمطار الغزيرة في انهيار سقف بإحدى الصالات الثلاث في المطار الرئيسي للعاصمة. (رويترز)

تحاول تخفيف شدّة الحرّ (حسن جدي/ الأناضول)

أطفال دير البلح... الحرّ أنهكهم

يعاني سكان قطاع غزة الذين نزحوا وأجبروا على العيش في الخيام جراء الهجمات الإسرائيلية المتواصلة منذ تسعة أشهر من الحرارة الشديدة التي ارتفعت معدلاتها في الأيام الأخيرة. ومع حلول فصل الصيف في غزة، يعتبر الأطفال بشكل خاص من أكثر المتضررين من الظروف الجوية الحارة بسبب ارتفاع درجة الحرارة داخل الخيام البلاستيكية وسيئة التهوية، وهكذا تحاول بعض العائلات في أحد مخيمات النزوح في دير البلح وسط قطاع غزة المحاصر تهدئة أطفالها الذين أنهكهم الطقس الحار عن طريق سكب الماء على رؤوسهم.

وقالت سُهى السموني (24 عاماً)، وهي أم لخمسة أطفال، واضطرت للهجرة من شمال غزة، إن الأمراض الجلدية بدأت تصيب أطفالها بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه في المنطقة. وأشارت إلى أنه لم يعد لديها أخبار عن زوجها منذ ثمانية أشهر، وقالت إنه على الرغم من الظروف المعيشية الصعبة في غزة، إلا أنها تحاول أن تقوم بواجباتها كأم وأب تجاه أبنائها.

تابعت السموني: «أربي أطفالي في ظروف صعبة للغاية. لديّ أطفال صغار وأشق طريقاً صعباً من أجل ملء المياه. أحمل قارورة المياه ويتوجب علي أن أحمل طفلي بين ذراعي». أضافت أن الأدوية اللازمة لعلاج أطفالها لا يمكن العثور عليها بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على المنطقة، وأن الأدوية وحدها لا تكفي للعلاج بسبب عدم توفر الظروف المعيشية الصحية.

(الأناضول)

أمراض يسبّبها تلوث المياه في الحسكة

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يعاني سكان مدينة الحسكة السورية، جراء المياه الملوثة التي تسبب الأمراض. ويتوجه المئات منهم إلى مستشفيات المدينة يومياً، إذ إن مصدر المياه الرئيسي الذي يعتمدون عليه ملوث في الوقت الحالي، والخيارات محدودة أمامهم. وتتغافل سلطات الأمر الواقع عن المشكلة وتحمّل المنظمات الدولية المسؤولية. ويؤكد الطبيب العامل في مستشفى الشعب بمدينة الحسكة، عنتر سينو، لـ«العربي الجديد»، أنه مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف بشكل حاد، زاد الطلب على المياه علماً أنه ما من مصادر موثوق بنظافتها. يضيف: «المياه التي تصل إلينا تأتي عن طريق صهاريج، وغالباً ما تكون ملوثة وغير صحية وذات رائحة كريهة ولون عكر ولا تصلح للشرب». ويقول الطبيب إنّ «المياه الملوثة فيها أنواع من البكتيريا المعدية التي تسبب أمراضاً مثل حمى التيفوئيد (مرض تسببه بكتيريا السالمونيلا)، والتهاب الكبد (أ) (إصابة شديدة العدوى تحدث في الكبد، ويسببها فيروس التهاب الكبد أ)، والزحار (التهاب معوي يصيب القولون بشكل أساسي نتيجة عدوى بكتيرية أو طفيلية)، كما أن فيها مواد كيميائية منها الرصاص. وتؤثر المياه بصحة الإنسان، وقد تسبب الفشل الكلوي والوفاة. الخلاصة أن هذه المياه تؤثر بشكل كبير على صحة الإنسان».

ويلفت سينو إلى أن مستشفى الشعب يستقبل مئات الحالات يومياً، وخصوصاً الأطفال والكبار، جراء إصابتهم بالإسهال، بسبب المياه التي يشربونها. ويضيف: «نحاول إيصال صوتنا إلى المنظمات الدولية، ونحذر من وجود كارثة في الحسكة، حيث يعيش مليون ونصف المليون شخص جميعهم من دون مياه أو مياه غير صالحة للشرب تؤدي إلى انتشار الأمراض والوفاة».

ويعود سبب أزمة المياه في الحسكة إلى توقف محطة علوك في الريف الشرقي عن الضخ للمدينة، علماً أنها مصدر المياه الرئيسي، وتخضع المحطة لسيطرة فصائل الجيش الوطني. وتُحمّل الفصائل قوات سوريا الديمقراطية مسؤولية توقف الضخ في المحطة، بسبب انقطاع الكهرباء التي مصدرها مناطق سيطرة «قسد».

ويوضح أحد الموظفين السابقين في مياه الحسكة أحمد العبدو، لـ«العربي الجديد»، أن الأزمة الحالية تعود إلى سوء توزيع المياه المتوفرة عبر الصهاريج بالدرجة الأولى. ويقول: «الهلال الأحمر السوري يستغل دعم المنظمات الدولية، ويوزع المياه على من يخصونه فقط، ودائماً ما يروّج أنه يساعد السكان في الحسكة. عدا ذلك، فإن المبادرات التي تنطلق لتزويد سكان المدينة بالمياه هي مبادرات محلية، وهناك تجاهل عملي لأزمة المياه من قبل المنظمات الدولية في الحسكة». يتابع العبدو: «نرجو أن تُصبح قضية المياه في الحسكة محايدة. المتضرّر هم السكان. مؤسسات النظام المسؤولة ومؤسسات الإدارة الذاتية تلقي بالمسؤولية على المنظمات الدولية، وكأن المشكلة لا تخصهم». يضيف: «هناك أزمة مياه حقيقية في المدينة ومعاناة السكان لا أحد يكترث لها، ووصل الأمر بكثير من السكان لاستخدام مياه البرك في غسيل الملابس».

وكان موقع «أثر برس» المحلي قد نقل عن مدير صحة الحسكة، التابعة لحكومة النظام السوري، الدكتور عيسى خلف، قوله إن «عدد مراجعي أقسام الأمراض الداخلية في مستشفيات الحسكة خلال شهر يونيو/ حزيران وصل إلى 3141 من البالغين. كما بلغ عدد مراجعي قسم الأطفال 1599، مبيناً أنه جرى تسجيل 421 حالة مراجعة، جراء الإصابة بالإسهال من البالغين، و568 من الأطفال، بسبب المياه الملوثة».

بدوره، يقول المواطن عزيز المحمد (52 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «منذ حوالي عامين، يعدونا بحلول لأزمة المياه في الحسكة. لكن لا يوجد أي تنفيذ لهذه الحلول على أرض الواقع. نعتمد على مياه الصهاريج التي هي المصدر الأساسي والوحيد للمياه في الوقت الحالي. الحرارة عالية جداً في الحسكة، والمياه حاجة أساسية وهي مسؤولية الجميع. في الوقت الحالي، يقول سائقو الصهاريج إنّ المياه في الآبار التي ينقلون لنا منها المياه قلت. قد نموت عطشاً إذا استمر الوضع على ما هو عليه. لدي ثلاثة أحفاد مرضوا خلال الفترة الماضية وأصيبوا بالتهاب الأمعاء والسبب كان المياه. نطالب بحل».

مرضى في المستشفيات

نقل موقع «أثر برس» المحلي عن مدير صحة الحسكة، التابعة لحكومة النظام السوري، الدكتور عيسى خلف، قوله إن «عدد مراجعي قسم الأمراض الداخلية في مستشفيات الحسكة خلال شهر يونيو/حزيران وصل إلى 3141 من البالغين. كما بلغ عدد مراجعي قسم الأطفال 1599، وجرى تسجيل 421 حالة مراجعة جراء الإصابة بالإسهال بين البالغين».

تحقيق

يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة الذين قدر عددهم بحوالي 10 آلاف جراء العدوان الإسرائيلي الحالي ظروفاً صعبة للغاية في ظل نقص العلاج وعدم القدرة على السفر، والعيش في الخيام

الأشخاص ذوو الإعاقة

الاحتلال الإسرائيلي يبتر أطراف الغزيين

غزة ـ **امجد ياغي**

أعلن قطاع تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي خلّف نحو 10 آلاف شخص من ذوي الإعاقة في قطاع غزة، من بين أكثر من 86 ألف جريح حتى 29 شهر يونيو/ حزيران الجاري، أي إنّ من أصل كلّ نحو ثمانية جرحى، هناك شخص واحد من ذوي الإعاقة. ووفق بيانات نشرتها وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، قُتل المئات من ذوي الإعاقة في غزة وأصيب الآلاف، بالإضافة إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة وتعرضهم لظروف النزوح الصعبة، فضلاً عن الصدمات النفسية الصعبة التي يتعرضون لها.

وأكد قطاع تأهيل ذوي الإعاقة أن «تدمير الجيش الإسرائيلي البنى التحتية والطرق الرئيسية والمواءمات ومقرات المنظمات العاملة في مجال التأهيل، سبّب الحد من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحركة والوصول إلى الخدمات، ومن ثم الحد من فرص التنقل والإخلاء، ما عرض ويعرض حياتهم للخطر الشديد، بالإضافة إلى خسارتهم لأدواتهم المساعدة بسبب اضطرارهم إلى ترك الأدوات المساعدة».

ويواجه ذوو الإعاقة الجدد معاناة كبيرة في الحصول على علاج، وأصبحوا مثل من سبقوهم من الأشخاص ذوي الإعاقة منذ سنوات العدوانات الإسرائيلية المتكررة في السنوات الماضية ومسيرات العودة عام 2018 إعاقاتهم. ويعيش ذوو الإعاقة ظروفاً صعبةً بسبب غياب أي مستقبل لعلاجهم وهؤلاء تحديداً لديهم إعاقات حركية منها بتر في الأطراف. ولا يستطيعون السفر بعد احتلال الجانب الإسرائيلي معبر رفح ومن ثم لا يخضعون لعمليات جراحية، في ظل العدد القليل من العاملين في مستشفيات قطاع غزة.

العدوان أجبره على تركيب قدم اصطناعية (عيد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

يعيش عبد المنعم سلامة (42 عاماً) في خيمة في منطقة المواصي غربي مدينة خانيونس، ويحاول إيجاد حل يومي للحرارة الشديدة داخل الخيام، متوجهاً إلى شاطئ البحر. ذلك المكان يساعده على تناسي عدم قدرته على النوم نتيجة بتر قدمه اليمنى بعد إصابته في مدينة خانيونس في يناير/ كانون الثاني الماضي. لا يستطيع أن ينسى ذلك اليوم، حين علّقت قدمه اليمنى في سقف المنزل، وقد حاول جهاز الدفاع المدني إخراجه من دون أن يتمكن من فعل شيء لإنقاذ قدمه، فأخرج لتبقى قدمه تحت الركام. لم يتلقَّ سلامة علاجاً مناسباً وأصيب بالغرغرينا. وبعد أسبوع من الإصابة، أجرى عملية بتر في مستشفى الشفاء وسط مدينة غزة، ثم نقل إلى مستشفى الأقصى وسط مدينة دير البلح، حيث مكث 20 يوماً، ثم خرج إلى خيمة النزوح.

وأصيب محمد نوفل (37 عاماً) بشلل نصفي في أطرافه السفلية هو الذي خرج من تحت الأنقاض وبقي في العناية المركزة لأيام في حالة غيبوبة قبل أن يستيقظ من دون أن يشعر بأطرافه السفلية. يقول: «أصبت بشلل نصفي بعدما أجريت ثلاث عمليات نتيجة قوة الإصابة في الضربة التي دمرت المنزل في مدينة غزة، وأدت إلى استشهاد عدد من أفراد عائلتي». رافقه شقيقه في رحلة العلاج، حتى إنه حصل على كرسي متحرك قديم بعد محاولات عدة ومناشدات مستمرة. يعيش مع زوجته وطفله وشقيقه في خيمة بعدما فقد سبعة من أفراد عائلته.

يقول نوفل لـ «العربي الجديد»: «هناك أمل في العلاج، لكن ليس في غزة أو الدول المجاورة. أما السفر فليس بالأمر السهل عدا عن الكلفة المادية. أصبت نهاية العام الماضي وكل محاولاتي بالعلاج فشلت. أعيش على أدوية مضادة للالتهابات وأخرى مقوية تفادياً لحصول إغماء، لكن في الأسابيع الأخيرة، أصبحت الأدوية غير متوفرة، وبدأ من تناول جرعة يومياً، أصبحت أتناول الدواء كل يومين».

وللأطفال أيضاً نصيبهم. بترت ساق الطفل عمر الزايغ (9 سنوات) في فبراير/ شباط الماضي. كانت هناك عدة محاولات لإنقاذ ساقه، علماً أنه من المهجرين في المنطقة الشمالية، لكن جميع المحاولات فشلت وتأخر حصوله على موافقة للعلاج في الخارج كما تشير والدته سحر. بترت ساقه اليسرى تفادياً لتفشي الالتهابات في كل أنحاء جسده. الزايغ يعيش مع والدته في إحدى المدارس في مدينة دير البلح. خلال الشهر الأخير، عانى الألم الشديد في ظل نقص العلاج. كان من المفترض أن يحصل على إعادة تأهيل كما تبين والدته، لكن المنطقة التي بترت تشهد التهاباً كبيراً في الأطراف، وتشعر بقلق كبير لأنه في حاجة بسبب حاجته إلى إعادة تأهيل كبير كما أطلعها الأطباء، وهو يحتاج إلى متابعة دائمة. تقول والدته لـ «العربي الجديد»: «يشعر ابني بالألم. يقول لي إنه كان لديه أمل، لكننا نعيش معاناة متفاقمة. في الكثير من الأيام، يتناول علاجاً للصداع لكنه يفيده. ينام من شدة التعب والبكاء فقط».

في زمن الحرب، غالباً لا يتمكن القطاع الطبي في غزة من تسجيل حالات الإعاقة والأمراض التي تحتاج إلى علاج دوري طويل المدى ضمن قاعدة البيانات بسبب الانتهاكات المستمرة على المراكز الطبية والمستشفيات والمقرات الحكومية الرسمية. هذا ما يؤثر سلباً على المرضى والجرحى والأشخاص ذوي الإعاقة الجدد، ولا سيما من بُترت أطرافهم حديثاً والذين يقدرهم الأطباء بالآلاف.

يعمل الطبيب محمد دبب، اختصاصي العظام، في علاج عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة الجدد الذين بترت أطرافهم. ويوضح أن هناك غياباً لأنواع كثيرة من العلاج، منها المسكنات والمضادات الحيوية وأدوية هشاشة العظام وحتى العناصر الغذائية والفيتامينات. ويقول إن «عدد الأشخاص نتيجة العدوان الحالي، بعض الجرحى يدخلون المستشفيات والمراكز الصحية لحظة الإصابة ويتلقون علاجاً طارئاً ثم يعودون للعلاج لاحقاً، لكننا نضطر أحياناً إلى البتر. قلة المستشفيات والكوادر الطبية والحالة العشوائية في العمل أدت إلى عدم القدرة على تقديم الرعاية الصحية على أكمل وجه والتشخيص السليم».

ويقول دبب لـ «العربي الجديد»: «حالات الإعاقة في قطاع غزة يجب أن يفتح لها ملف لتحديد العلاج ومنحهم تقارير رسمية للانتقال إلى مرحلة العلاج الطبيعي والنفسي مع منظمات ومؤسسات متعاونة وخيرية. لكن حالياً، البروتوكول الطبي مدمر بالكامل الأمر الذي يزيد من المعاناة والمضاعفات، وهو ما قد يرفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة».

وبحسب شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية استُشهد المئات من الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة المسجلين قبل العدوان الإسرائيلي الأخير وأصيب الآلاف، فضلاً عن تهجير عشرات الآلاف من بينهم وتعرضهم لظروف قاسية، عدا عن الصدمات النفسية الصعبة التي يتعرضون لها، كذلك وجود عدد منهم تحت الركام لغاية اللحظة بسبب عدم قدرة جهاز الدفاع المدني الوصول إليهم.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء قد أفاد بأن عدد الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين قبيل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان 115 ألف شخص، يشكلون ما نسبته 2,1% من السكان. يشار إلى أن الأسباب المرتبطة بالإجراءات الإسرائيلية والحروب كانت السبب في إحداث إعاقة واحدة على الأقل لحوالي 6% من الأفراد بعمر 18 سنة فأكثر في قطاع غزة والضفة الغربية.

10,000

عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من جراء العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر الماضي.

يواجه ذوو الإعاقة الجدد معاناة كبيرة في الحصول على علاج

عدد ذوي الإعاقة قبل العدوان كان يقدر بـ 115 ألف شخص

متغيّرات عيش المصريين مع انقطاع الكهرباء

يتعامل المصريون مع انقطاع التيار الكهربائي وزيادة ساعات تخفيف الأحمال باعتبارها حالات متجددة في حياتهم استدعت حصول تغييرات

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

أحدث قطع التيار الكهربائي يومياً في مصر وتزايد فتراته وفقاً لخطة «تخفيف الأحمال» التي أعلنتها الحكومة المصرية، تغييرات جذرية في عادات وتصرفات المواطنين للتعايش مع الأزمة التي أربكت حياتهم اليومية.

وكانت الحكومة قد أعلنت في يوليو/ تموز 2023 أن الكهرباء ستُقطع لمدة ساعتين يومياً نتيجة نقص مواد توليد الطاقة من الغاز الطبيعي، ما أثار حينها غضباً شعبياً كبيراً.

وأخيراً، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أنه تقرر تمديد فترة الانقطاع إلى ثلاث ساعات يومياً مع تزايد الاستهلاك بسبب ارتفاع درجات الحرارة. وأوضح أنه سيجري خفض الانقطاع بحلول الأسبوع الثالث من يوليو/ تموز الجاري حين تنجز الخطة المعلنة الخاصة بتوفير إمدادات وقود كاملة لمحطات توليد الكهرباء.

ومع تفاقم مشكلات انقطاع التيار الكهربائي التي شملت نواحي الحياة كافة، حاول العديد من المصريين إيجاد حلول بديلة تستجيب لظروف الطوارئ، وتمنع الأضرار الناجمة عن أزمة عدم استقرار إمدادات الكهرباء، وتضمن استمرار الحياة اليومية بشكل طبيعي بقدر الإمكان. واللافت أن المشكلات لم تعد تقتصر على المنازل، بل امتدت إلى الشركات والمحلات التجارية التي اضطرت إلى تعديل جداولها اليومية بشكل كبير، سواء عبر تخفيض عدد العاملين في مقارّها، أو عدد ساعات العمل لمواكبة مواعيد قطع الكهرباء المتغيّرة، التي تصل إلى ثلاث ساعات يومياً أو أكثر في بعض الأحيان.

ودفع انقطاع الكهرباء المهندس مصطفى السيد (45 عاماً) الذي يعمل في شركة مقاولات، إلى تغيير نظام حياته مع أفراد أسرته. ويقول لـ «العربي الجديد»: «تماشياً مع جدول قطع الكهرباء غير المنتظم أصلاً، انقلب ليلنا نهاراً ونهارنا ليلاً. مثلاً اعتدنا أن نتناول وجباتنا الغذائية الثلاث في أوقات محددة للحفاظ على الصحة ومواعيد النوم، وضبط جداولنا اليومية بين العمل وأشغال المنزل ومذاكرة الأبناء وغيره، لكن كل شيء انقلب رأساً على عقب الآن، فلا مواعيد محددة للأكل، ولا للمذاكرة ولا للخروج أو لفعل أي شيء بسبب قطع التيار». وتقول زوجته يسرا محمود لـ «العربي الجديد»: «غيّرت أزمة قطع الكهرباء كل عاداتنا، فالخروج من المنزل والعودة إليه أصبحا يخضعان لجدول تخفيف الأحمال أيضاً، فسكان العمارات يضطرون إلى العودة في أوقات محددة لتجنب توقف المصاعد في أثناء قطع التيار، خصوصاً أولئك الذين يسكنون في طوابق عالية والأطفال وكبار السن». أيضاً ألقت أزمة انقطاع الكهرباء بظلالها على المهندسة رشا السيد التي باتت تعاني من المازق مثل غيرها من أصحاب الأعمال والمحلات التجارية. وتقول لـ «العربي الجديد»: «اشتريت أجهزة تعمل بالشحن، من بينها كشافات إضاءة ومراوح وأخرى تشغّل الإنترنت لمواجهة الانقطاعات المفاجئة والمتكررة للكهرباء، ما سبّب أعباءً مالية أخرى».

تتابع رشا التي تعمل مديرة في شركة للدعاية والإعلانات في الإسكندرية: «كانت مواعيد العمل في الشركة تستمر حتى الساعة الثامنة مساءً، لكننا نعمل الآن حتى الساعة الخامسة فقط بسبب انقطاع التيار الكهربائي الذي يعطّل أعمالنا، ويلحق بنا خسائر في ظل صعوبة تعديل مواعيد العملاء».

وتخبر أنها حاولت التكيّف مع الأوضاع الجديدة للحفاظ على عملها، وقررت شراء مُولّد كهرباء ومنظم للتيار لمواجهة مشكلة تخفيف الأحمال، لكنها تراجعت بسبب صعوبات واجهتها، أبرزها غلاء الأسعار والصوت المزعج للمولد الكهربائي تحديداً، إلى جانب ضرورة توفير كميات من الوقود لتشغيله باستمرار، بخاصة مع زيادة فترات الانقطاع في المنطقة التي تقطن فيها إلى أكثر من ثلاث ساعات، علماً أن هذه المدة تزيد في مناطق أخرى.

وتقول: «اضطررت إلى اتخاذ تدابير طبقتها شركات أخرى عبر تغيير مواعيد دوامات للموظفين. وفي الوقت ذاته كان من غير المجدي مطالبتهم باستكمال الأعمال في منازلهم، باعتبار أن انقطاع الكهرباء يطاردهم هناك أيضاً. وفي بعض الأحيان أضطر إلى اصطحابهم جميعاً إلى أي مقهى أو كافتيريا لاستكمال الأعمال، ثم بمجرد قطع التيار في المقهى ننتقل إلى مقهى آخر، وهكذا».

بدوره، اضطر محمد عبد العزيز، وهو صاحب محل في وسط الإسكندرية، إلى التعايش مع الأزمة عبر شراء مولّد كهرباء للحفاظ على نشاطه التجاري في بيع الملابس الجاهزة، بعدما تعرّض لخسائر فادحة نتيجة استمرار مشكلة انقطاع الكهرباء لمدة طويلة. ويقول لـ «العربي الجديد»: «ليست الكهرباء رفاهية، ويؤثر انقطاعها في نواحي الحياة كافة، واستمراره يُلحق خسائر بأصحاب الأعمال الحرة والمحلات التجارية الصغيرة، والتي تتزامن حالياً أيضاً مع معاناة المواطنين من الارتفاع الكبير في درجات الحرارة».

وبرزت محاولات المصريين لتخفيف حدّة أزمة انقطاع الكهرباء والحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف عن طلاب الثانوية العامة، بعدما انتشرت صور لمعاناتهم وهم يدرسون تحت أضواء الشموع والكشافات. وفتحت عدة كنائس ومساجد ومقار أبوابها لهم للمذاكرة داخل قاعاتها في أوقات ومواعيد تخفيف الأحمال. واتفق بعض الطلاب على تبادل أماكن المذاكرة في منزل كل منهم وفقاً لخطة انقطاع الكهرباء بين المناطق للتخفيف من الآثار السلبية للظلام الذي يخيّم على حياتهم اليومية، وهرباً من انقطاع الكهرباء. ويحرص علي السعدني، الطالب في جامعة الإسكندرية، على ارتياد مقاهٍ أو مراكز تجارية (مولات) في مناطق لا تنقطع فيها الكهرباء، أو تحتوي على مولدات. ويقول لـ «العربي الجديد»: «لا أطيق الشعور بالحرارة أو الاستغناء عن الإنترنت طوال فترة قطع الكهرباء، وهذا ما يدفعني إلى البحث عن طرق أو حيل لاستخدام الإنترنت حتى مع انقطاع الكهرباء، وذلك باستخدام طريقة تشغيل راوتر من دون كهرباء، إذ يمكن استخدام أجهزة باور بنك لإمداد الراوتر بالطاقة اللازمة لتشغيلها من دون الحاجة إلى كهرباء». ويؤكد المهندس أحمد غانم، عضو الغرفة التجارية في الإسكندرية، في حديثه لـ «العربي الجديد»، انتعاش سوق بيع المولدات والشواحن الكهربائية بسبب إقبال غالبية الأسر من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية على شرائها بالتزامن مع استمرار قرار الحكومة تخفيف أحمال الكهرباء، ولفت إلى تقديم عروض وخيارات للشراء على مواقع التواصل الاجتماعي المتخصصة في التسويق والتجارة بما يتوافق مع المتطلبات والإمكانات المادية المختلفة لكل الفئات.

ويشير إلى أن بعض المواطنين يستخدمون مصادر للطاقة البديلة مثل المولدات والمراوح المحمولة، كذلك زاد الطلب على اللمبات والكشافات والشواحن المحمولة لتلبية الاحتياجات المنزلية واستخدام خدمات الإنترنت، خصوصاً في ظل ارتفاع درجات الحرارة. ويقول الدكتور سيد رشاد، أستاذ الاجتماع في جامعة الإسكندرية، لـ «العربي الجديد»: «لطالما اتسم المصريون بروحهم المرنة، وقدرتهم على التكيّف مع الظروف الصعبة والتغلب على التحديات، وهذا ما نراه اليوم خلال تعاملهم مع أزمة انقطاع التيار الكهربائي، فهم يلجأون بشكل طبيعي للإفادة من قاعدة أن الحاجة أم الاختراع، ويُبدعون في استخدام بدائل وحلول مختلفة تسمح لهم بمواصلة حياتهم في شكل طبيعي. هذا ما نراه اليوم من خلال استخدامهم المولدات والشواحن وغيرها من الابتكارات التي توفر الحدّ الأدنى من الخدمات الضرورية، ومن خلال إحداث ثورة في عاداتهم وأنماط عيشهم لمواكبة الظروف غير الطبيعية من قطع التيار المتكرر وغير المنتظم».

انقطاع الكهرباء مشكلة جديدة لطلاب مصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

المغرب: مطالب بتعزيز قوانين حماية النساء من التحرّش

خلال الأيام الماضية، ظهرت حاجة لاتخاذ تدابير صارمة لمكافحة التحرش وحماية النساء في الأماكن العامة وأماكن العمل في المغرب، بعدما أظهر استطلاع للرأي استمرار تعرض نساء للتحرش

حماية النساء من التحرش أكثر الحاحاً في المغرب (جيوفيليي موريغيني/ Getty)

الرباط ـ **عادل نجدي**

تصاعدت مطالب جمعيات نسائية في المغرب بإعادة النظر في النصوص القانونية، وتحسينها لتوفير حماية كافية للنساء ضحايا العنف، خصوصاً في ظل الأرقام المقلقة عن انتشار التحرش الجنسي. ورأى استطلاع للرأي أجراه «البارومتر العربي» للبحوث بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات، ونشر نتائجه في 7 يونيو /حزيران الجاري، أن 79% من المغاربة يعتبرون أن التحرش الجنسي ينتشر في الشارع، و65% منهم أنه ينتشر في أوساط العمل. وتصف الكاتبة الوطنية في «المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات»، حنان رحاب، في حديثها لـ «العربي الجديد»، هذه الأرقام بأنها «غير مفاجئة أو صادمة، فهذا الأمر تعيشه النساء يومياً، سواء في الفضاءات العامة، أو أماكن العمل والدراسة». تضيف: «الغريب أنه كلما تطور مستوى مساهمة النساء في الدورة الاقتصادية وفي مختلف قطاعات الثقافة والرياضة والفن وغيرها، يزداد تعرضها للتحرش والوصم بسبب النوع الاجتماعي، لذا نطالب بتحسين القوانين، وبذل جهود إضافية وتنفيذ جهود بيداغوجية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خصوصاً في المدارس».

وتقول رئيسة «فيدرالية رابطة حقوق النساء» (غير حكومية)، سميرة موحيا، إن «مختلف أشكال العنف تتزايد، سواء أكان الإلكتروني منه أو الزوجي، والتحرش الجنسي أيضاً، سواء في الفضاء العام أو في أوساط العمل، وهو ما نلمسه من خلال مراكز الاستماع والتوجيه والإرشاد القانوني ومركز الإيواء في شبكة الرابطة (إنجاد) ضد عنف النوع، وأيضاً من خلال مراكز استماع شبكة نساء متضامنات، ومن خلال تأكيد التقرير الأخير الذي أصدرته الفيدرالية ازدياد العنف بمختلف أشكاله». وتوضح موحيا، في حديثها لـ «العربي الجديد»، أن «تزايد حالات التحرش الجنسي يمكن توثيقه من خلال الشكاوى التي تتقدم بها النساء إلى مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف في المغرب، لافتةً إلى أنه رغم الجهود التي بذلتها الدولة من خلال القانون رقم 103,13 الذي دخل حيز التنفيذ عام 2018، تبقى غير كافية جراء ما يتضمنه من ثغرات ونواقص، وعدم توفيره الحماية والوقاية للنساء، فضلاً عن وجود تناقضات في القوانين الخاصة بأوضاع النساء بصفة عامة ضمن مدونة الأسرة والقانون الجنائي المغربي وباقي القوانين الخاصة بحرية الأفراد وحياتهم العامة والشخصية».

وترى أن «هناك قوانين ناقصة ومتناقضة تتضمن فراغات متعددة، وتجاوزت ما ينص عليه دستور البلاد والاتفاقيات الدولية، وهذا ما تؤكده مؤشرات الواقع المغربي الذي عرف تطورات في البنية السياسية - الاقتصادية للمجتمع والأسرة والنساء».

وتلفت إلى أن العقلية الذكورية في الثقافة الشعبية وفي أذهان المغاربة تشجّع على ممارسات التحرش الجنسي والعنف الجسدي بمختلف أنواعه. و«من خلال التجربة والاحتكاك مع النساء في ميادين العمل اليومي يمكن القول إن وقوع عبء إثبات التحرش الجنسي على المرأة يبقى من الأسباب التي تعرقل الحماية. ويشكل ذلك عبئاً صعباً جداً باعتبار أن العنف يحصل غالباً في فضاء خاص من دون أن تملك الضحية إثباتات، كما تتجنب النساء الإبلاغ عن الحالات بسبب عدم توفر إثباتات، ولأن الأمر يحدث داخل مجتمع ذكوري يحمّل النساء دائماً مسؤوليات أي عنف جنسي أو تحرش أو عنف مبني على النوع».

حان وقت إدخال تعديلات على الترسانة القانونية

تزايد حالات التحرش الجنسي يمكن توثيقه من خلال الشكاوى

وتشير موحيا إلى السلبية للتحرش الجنسي على ممارسة النساء حقوقهن وحريتهن، وتؤكد أنه «حان وقت إدخال تعديلات على الترسانة القانونية وملاءمتها مع الدستور والاتفاقيات الدولية ومؤشرات الواقع المغربي والتطور الذي يعرفه المجتمع والأسرة، ويجب وضع قانون إطار يوفر الوقاية والحماية وعدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر، ويساهم في اندماج النساء ضحايا العنف في المجتمع». تتابع: «من مطالبنا أن تسمع أصوات النساء، وأن يأخذ رجال الأمن جدياً أي شكوى، وأن يتوفر إطار قانوني ملائم يتماشى مع الدستور والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن سياسات عمومية مواكبة من أجل مناهضة العنف ضد النساء». وبحسب أرقام وإحصاءات أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في المغرب (مؤسسة حكومية تعنى بالإحصاء) عام 2019، تعرضت 372 ألف امرأة لتحرش جنسي في الأماكن العمومية، و32 ألف امرأة لعنف جنسي في الوسط المهني، خاصة في القطاع الخاص بنسبة 3,8%، و15 ألف تلميذة أو طالبة لتحرش جنسي في مؤسسات التكوين والتعليم.

ويعرّف القانون المغربي مرتكب جريمة التحرش الجنسي بأنه «كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية أو غيرها، بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية لأغراض جنسية، أو بواسطة رسائل مكتوبة أو هاتفية أو إلكترونية أو تسجيلات أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية».